

اقتصاد

فوق الطاولة

تسويق استباقي للسياسات

عامر الياس شهدا

إن المراقب ما يحدث على المستوى الاقتصادي والمالي والتدني سيشعر بالجهود التي يبذلها رئيس مجلس الوزراء إن كان على مستوى تشجيع الاستثمار أو على مستوى دفع العجلة الاقتصادية.

بواقعية، أقول إن قيام رئيس الوزراء بوضع الأولويات وتوضيح الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تحت شعار دفع عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي، لتحقيق نمو اقتصادي والتخفيف من التضخم والبطالة، رافق ذلك مراجعة الوازنة لضغط الإنفاق وخلق كتلة نقدية بمقدار ١٠٠ مليار وجهها إلى دعم المشروعات الإنتاجية، كل ذلك يشير إلى السعي لتلبية متطلبات اجتماعيه ملحة، وبمصادقية عالية، أرى ذلك باعتدال الشفافية في طرح توجهاته وأولوياته، وهذا الأمر سيقره له إذا قام المنفذون بترجمة الخطوط العريضة لسياسات تفصيلية ترسم الطريق بوضوح لفرق تنفيذية للوصول إلى الأهداف ضمن الأولويات المرسومة.

إلا أن ما حدث في الآونة الأخيرة خلق نوعاً من التخوف من هؤلاء المنفذين لاعتمادهم على أشخاص لتسويق رؤيتهم وسياساتهم استباقياً، وبطريقة خلط الأمور لترميم قرارات قد تؤذي الاقتصاد الوطني والمواطن وتخلق مواقف سلبية وانتقادات لتوجهات وروى رئاسة الحكومة، لا بل يشعر المجتمع من خلال الطروحات أن المعنيين بالتنفيذ يلزمهم أشخاص يزرعون الثقة بنفوسهم ويشجعونهم على اتخاذ القرار الذي يتم التسويق له قبل مناقشته من جهات معنية به بشكل مباشر، معتقدين أن اتباع هذا الأسلوب سيؤدي إلى طمس حقيقة الآثار السلبية التي قد تخلقها سياساتهم أو قراراتهم على المجتمع، ما يشير إلى ضعف في الثقة بما هم فاعلون.

فمنذما يقرأ المجتمع مواضيع مبهمه فتفكر للرباط بين مختلف محاورها، والقصد منها بالنتيجة إدانة أو تهجم على سياسة سابقة لمسؤولين غادروا مناصبهم ما يعطي شعوراً أن الأمور مشحونة وخارجة عن الأطر المؤسساتية التي من المفترض أن تتوافر في نمطية تفكير القائمين على رسم السياسات واتخاذ القرارات، كما أن الأمر يشير إلى استباقية في تسويق سياسة يشك في قبول المجتمع لها، فيتم تسويقها قبل مناقشتها واعتمادها رسمياً، فمثلاً موضوع مقارنة سعر الدولار بين الرسمي والسوق السوداء يجب أن يعتمد ضمن سياسة متكاملة تناقش مسبقاً تأثير هذا التقارب على الأسعار وعلى الاستهلاك وعلى قدرة الدخل والقوة الشرائية لليرة والمجتمع، وهذا الأمر من مسؤوليات المجلس الغيب وهو مجلس النقد والتسليف، وهو المعنى بمناقشة ذلك، وليس أوساطاً إعلامية مع احترامنا الشديد لها وللقائمين عليها، فغياب أصحاب الشأن يمثل هذه الحالات سيؤدي إلى تضارب في الطروحات والأراء ويصبح الموضوع مشحوناً أكثر من كونه وطنياً.

إضافة إلى ذلك، فنحن كمجتمع متمسكون بدولة المؤسسات، فليدنا وزارات ترسم سياسات مركزية أهدافها خدمة المجتمع، فطرح بواند اعتماد سياسة نقدية تخص سعر صرف الليرة السورية، وعلم المجتمع بها من خلال نقل الإعلام الجريبات اجتماع من دون توضيح موقف مؤسسات مرتبطة عضوياً يمثل هذه السياسة كالمالية والاقتصاد، إنما يخلق مؤشراً للمجتمع يرجع كافة عدم وجود تناغم بين السياسات النقدية والاقتصادية والمالية، ما يفرغ الجهود المبذولة من رأس هرم الحكومة من مضامينها.

نعقد أن الاستباقية بالتسويق لقرار أو سياسة ما دون مرورها بنقاشات من أصحاب الشأن ما هو إلى تأكيد على تخييب الشفافية في التصريح عن النهج الاقتصادي الجديد، والمفترض أن يكون متناغماً مع ما تتطلبه أزمة اقتصادية وعقوبات أحادية الجانب هدفها تجويع شعب لم يؤذ أحد في العالم، مع الإشارة إلى أن الشفافية أصبحت مطلوبة من المنفذين للتوجهات التي أعلنها رئيس الحكومة في اجتماعاته التتالية وتصريحاته بوضوح تام عن أهداف ما هو بصدد القيام به.

نعم، إن غياب الشفافية من المنفذين التي تؤدي إلى غياب طرح أولوياتهم وغياب في المعلومات أو خلق ضبابية بشأنها، وتخوف من الاعتراف أن الاقتصاد يملؤه الفقراء وقرقرهم لم يعد قادراً على تحريك الاقتصاد ما يتطلب إعادة النظر بجديّة التخطيط الاقتصادي وتشجيعه من مجموعة المعنيين بذلك في المؤسسات الحكومية، على أن يهدف هذا التخطيط لدعم هؤلاء الفقراء لتحريك عملة الاقتصاد، مع الإشارة إلى أنه في وقت سابق تم ربط هذا الدعم من خلال قروض ل هؤلاء الفقراء أعاق منحها عدم وجود هيئة لضمان القروض، إلا أنه تم إيجاد الهيئة على الورق، لكن أوراقها وضعت على الرفوف رغم الحاجة الملحة لها، لتحريك الاقتصاد وترجمة توجهات رئيس الحكومة الهادفة لدعم الإنتاج.

تنتمي على المعنيين أن يخلقوا شعوراً لدى المجتمع بأنهم ولقنوا من سياساتهم وقراراتهم والابتعاد عن اعتماد استباقية التسويق لها.

خلال اجتماع مع مديري المصارف ومؤسسات التمويل الصغير «المركزي»: مستعدون لمراجعة أي قرار أو إجراء وتصويبه

الوطن

استعرض حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرقول خلال لقائه أمس مديري المصارف العاملة ومؤسسات التمويل الصغير الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخراً من قبل المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف بما فيها تنشيط الإيداعات بالقطع الأجنبي ورفع قيمة الفوائد عليها.

وبجانب بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم خلال الاجتماع التأكيد على أهمية تبادل وجهات النظر واستمرار التنسيق لتعزيز الثقة المتبادلة التي عكف المركزي على انتهاجها في الفترة الأخيرة، ومشارة المصارف العاملة في اتخاذ الإجراءات والقرارات المتعلقة بمعالجة القضايا المصرفية، والاستعداد لمراجعة أي قرار أو إجراء وتصويبه، وقيامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين عملها ضد أي محاولة لاستغلال هذه القرارات والإجراءات وعدم التراخي في اتخاذ التدابير الرادعة بحق المخالفين.

وبين حاكم المصرف أهمية الخطوات المتخذة في إرساء دعائم السياسة النقدية الجديدة والتي يتم بناؤها وفق دراسات الواقع وتحليله وإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد السوري بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة.

بدوره أعرب مدير وممثل المصارف عن فقتهم بأهمية العمل المشترك مع المصرف المركزي كشركاء وداعمين للمصرف وتوجهات السياسة النقدية الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

محمد منار حميجو

وافق مجلس الشعب أمس على مشروع قانون تضمن إحداث المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب «السورية للحبوب» تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ترتبط بالوزير ومقرها مدينة الحسكة، على أن تحدث فروع للمؤسسة في المحافظات وتلغى بقرار من الوزير بناء على اقتراح من مجلسها.

واعتبر نواب في مجلس الشعب أن تحديد مقر المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب «السورية للحبوب» رسالة سياسية للحلفاء الدولي التي تقوده واشنطن الذي يسعى إلى تقسيم البلاد إضافة إلى الذين يسعون إلى الفيدرالية فقال النائب عامر الأسد: «هناك بعض المطالبين في تلك المنطقة لديهم تزعزُع إفضالية وبالتالي مقر المؤسسة هو رسالة سياسية».

ودار جدل بين النواب حول مقر الشركة، فمنهم من رغب أن تكون دمشق مقراً لها وآخرون فضل إحداثها في الحسكة، وهنا رأى رئيس اللجنة الاقتصادية والطاقة التي درست المشروع فارس الشهابي أنه مع وجود الأتمتة والدمج لا يهم المكان على الإطلاق، مؤكداً بقاء مقر المؤسسة الحديثة في الحسكة لأنها رسالة لحلف الناتو الذي يسعى إلى تقسيم البلاد. وفي مداخلة له أضاف الشهابي: بعد استرجاع الجغرافية السورية كاملة نقيم هذه التجربة، وحالياً دعونا نؤهل النشأة وناظمين أختونا في الحسكة أن هذه المؤسسة التي ستدار بفعالية جديدة وبأتمتة سيكون مقرها هناك.

وقبل الدخول في تفاصيل القانون الذي أقره المجلس لا بد من التطرق إلى موضوع الأسعار التي أثارها بعض النواب تحت القبة في نهاية الجلسة مستغلين وجود وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف الخنادق، فقال النائب على الصطوف: ما وصلنا إليه في الأسواق لم يعد يحتمل وهذه الزيادة المضطربة في الأسعار بدأت منذ أربعة أشهر.



ورأى الصطوف أن هذه الزيادة لم تعد تشكل عبئاً فقط على المواطن بل وصلت إلى مرحلة أن المواطن لم يعد يتحمل، مشيراً إلى أن الأسعار ارتفعت في الكثير من المواد ٣٠ بالمئة في حين في الخضّر والفواكه ٢٠٠ بالمئة.

وأضاف الصطوف: بدأنا نشعر بالألم حينما نشاهد المواطن أصبح يشتري البندورة بالحبة أو الحبتين وكذلك الكوسا وغيرها من المواد، داعياً الحكومة إلى أن تساهم ولو قليلاً في تخفيف الأعباء المعيشية. وأشار الصطوف إلى أن الأسعار في مؤسسات التدخل الإيجابي أصبحت تضاهي الأسواق المحلية لدرجة أن جرزة البقدونس في إحدى الصالات وصل سعرها حتى ١١ ليرات.

وشدد زميله فارس جنيدان على ضرورة تشديد الرقابة على الأسواق وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع المنتج الخلقى من أجبان والبيان وخضراوات واللحوم، معتبراً أن الأسعار مرتفعة جداً ولا يوجد رقابة عليها.

وأضاف جنيدان: نطلب من وزير التجارة الداخلية تشديد الرقابة على تجار المازوت حيث وصلت الأسعار حتى ٤٥٠ ليرة وبالتالي هناك سوق سوداء. ولفت النائب مهندي إلى موضوع المحروقات معتبراً أنه بعد إصدار البطاقات الذكية أصبح لتر المازوت يباع ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ليرة، مضيفاً: البطاقة الذكية جيدة إلا أنها شرعت في السرقة في الكازيات. ونظرق زميله نبيل صالح إلى موضوع المهربات التي تدخل إلى الأسواق تمر عبر دوريات الجمارك بعد دفع المعلوم ومن ثم تحرك دورياتها في الداخل نحو محلات صغار الكسبة.

وأعرب صالح عن أمله «بتخفيف تغوّل دوريات الجمارك على المواطنين الذين تعصرهم وزارة المالية في كل نشاط ضريبي حتى باتوا يبرونها وزارة ليست صديقة».

ورد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مداخلات النواب بقوله: فيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية والرقابة على ذلك لدينا في دمشق

تراجع حاد في أقساط التأمين على الحوادث والنقل والهندسي

٨,٥ مليارات ليرة أقساط دفعها السوريون لشركات التأمين الخاصة خلال ٢٠١٨ من دون «الإلزامي»

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات هيئة الإشراف على التأمين أن إجمالي أقساط شركات التأمين الخاصة من دون التأمين الإلزامي على السيارات سجلت خلال العام الماضي (٢٠١٨) نحو ٨,٥ مليارات ليرة، بمعدل نمو عن العام ٢٠١٧ بمقدار ١٤,٨٪، وهو ما يمثل زيادة في حجم إجمالي الأقساط بمقدار ١,١ مليار ليرة.

وحسب بيانات الهيئة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن إجمالي معدلات النمو في مختلف أنواع التأمين سجلت تراجعاً بعضه من المنفذين التي تؤدي إلى غياب طرح أولوياتهم وغياب في المعلومات أو خلق ضبابية بشأنها، وتخوف من الاعتراف أن الاقتصاد يملؤه الفقراء وقرقرهم لم يعد قادراً على تحريك الاقتصاد ما يتطلب إعادة النظر بجديّة التخطيط الاقتصادي وتشجيعه من مجموعة المعنيين بذلك في المؤسسات الحكومية، على أن يهدف هذا التخطيط لدعم هؤلاء الفقراء لتحريك عملة الاقتصاد، مع الإشارة إلى أنه في وقت سابق تم ربط هذا الدعم من خلال قروض ل هؤلاء الفقراء أعاق منحها عدم وجود هيئة لضمان القروض، إلا أنه تم إيجاد الهيئة على الورق، لكن أوراقها وضعت على الرفوف رغم الحاجة الملحة لها، لتحريك الاقتصاد وترجمة توجهات رئيس الحكومة الهادفة لدعم الإنتاج.

تنتمي على المعنيين أن يخلقوا شعوراً لدى المجتمع بأنهم ولقنوا من سياساتهم وقراراتهم والابتعاد عن اعتماد استباقية التسويق لها.

العربي للتأمين مستحوذة على ٩,٤٪ من السوق محققة معدل نمو بحدود ٩,٩٪، ثم الشركة السورية الدولية للتأمين أروب بنحو ٨,٦٪ من السوق، محققة معدل نمو بنحو ٤,٦٪، تليها شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بواقع ٦,٩٪ من السوق ومعدل نمو ٩,٦٪، ومن ثم شركة أونيس للتأمين (أدير) بواقع ٥,٢٪ من السوق ومعدل نمو بحدود ٢٦,٣٪، ويعدّها الشركة السورية الكويتية للتأمين بنحو ٤,٩٪ من السوق ومعدل نمو ٧,٢٪، ثم الشركة الإسلامية السورية للتأمين بواقع ٤,٣٪ من السوق ومعدل نمو ٣٠,٧٪، لتأتي أخيراً في شركة الثقة السورية للتأمين التي لم تتجاوز حصتها السوقية ١,٢٥٪، محققة تراجعاً في حصتها السوقية عن العام ٢٠١٧ بحدود ٣٣,٣٪.

ويبدو أن البيانات الأولية التي تلقتها هيئة الإشراف على التأمين حيدت قيم أقساط التأمين الإلزامي على السيارات لعدم الرغبة بالتصريح عن الرقم، بينما علمت «الوطن» من مصادر في التأمين بأن إجمالي قيم أقساط التأمين الإلزامي على السيارات خلال العام ٢٠١٨ لدى شركات التأمين الخاصة لم تتجاوز ١,٢ مليار ليرة، ومن المعلوم أن التأمين الإلزامي كان يمثل نسبة مهمة من إجمالي أقساط شركات التأمين الخاصة.



كما أظهرت البيانات أن الشركة الوطنية جاءت في المركز الأول لجهة الحصّة التي استحوذت عليها من إجمالي السوق بواقع ١٧,٩٪، محققة زيادة عن حصتها في العام ٢٠١٧ بواقع ١٩,٩٪، تليها الشركة المتحدة للتأمين التي استحوذت على ١٠,٩٪ من إجمالي السوق بمعدل زيادة عن العام ٢٠١٧ بنحو ١٨,٩٪، ومن ثم شركة المشرق

شركة العقيلية بنسبة ١٠,٦٪ ومعدل زيادة عن العام الذي سبقه بنحو ١١,٨٪، واستحوذت شركة التأمين العربية - سورية على ١٠,٤٪ من السوق بمعدل نمو ٢١,٤٪، والشركة السورية العربية للتأمين بنحو ٩,٦٪ من إجمالي السوق، محققة معدل تراجع في النمو بمقدار ٢٦,٣٪ عن العام ٢٠١٧، ثم شركة المشرق

دمج مؤسسات في «السورية للحبوب».. ونواب: إبقائها في الحسكة رسالة سياسية

وزير التموين: لو وضعنا ألف مراقب لما تم ضبط كل الأسواق

نحو ٦٩ مراقباً وحتى أكون صريحاً لو وضعنا ألف مراقب لن يتم ضبط كل الأسواق، مرجعاً السبب إلى موضوع ثقافة الشكوى وتعامل المواطن مع ذلك. وأشار النداف إلى أن هناك ضبطاً لحالات زيادة الأسعار في المشتقات وخطط المادة إضافة إلى السرعة حتى أنها تصل إلى ٣ لترات عن كل ٢٠ لتراً إلا أنه يتم ذلك بعد الانتهاء من موضوع البطاقة الذكية.

وفيما يتعلق بموضوع الأسعار أكد النداف أنه سيكون هناك أداء مختلف للمؤسسة السورية للتجارة يحقق هدفها الأساسي نحو التدخل الإيجابي ويسرع أقل من السوق وهذا ما يتم بالنسبة للحوم بفتح صالة في دمشق وسيتم تعميمها على المحافظات. وفيما يخص مادة البطاطا كشف عن استيراد ٥ آلاف طن من المادة وخلال أيام سينزل سعرها إلى ٣٠٠ ليرة بعد طرح الكمية في الصالات.

وبالعودة إلى إحداث المؤسسة، فقد نص القانون الذي أقره المجلس أنها تنفذ السياسة العامة لتسويق لتأمين حاجة الاستهلاك داخل الدولة وتصدير الفائض، وممارسة التجارة الخارجية فيما يتعلق بالحبوب والطحان والمعامل والآلات والمعدات والتجهيزات وقطع التبديل وجميع المواد اللازمة لتحقيق أغراضها.

كما نص على أنها تمارس التجارة الداخلية وفتح مراكز لتسويق الحبوب والقيام بعمليات الطحن والتصنيع والتوزيع والبيع لمنجنتها، وإنشاء وتطوير وإدارة واستثمار واستئجار الصوامع والصومعات والطحان والمستودعات والمعامل ومراكز التسويق والمنشآت والأبنية التابعة لها وتخزين الحبوب ومشتقاتها ومعالجتها في الصوامع والمنشآت القائمة لها بما يضمن المحافظة عليها سواء لحسابها أو لحساب الغير.

كما أنها تعقد الاتفاقيات والعقود الداخلية والخارجية اللازمة في سبيل تحقيق أهدافها وتحدد مواصفات الحبوب وتضع الدراسات اللازمة لتطويرها وتحسين منتجات صناعة الطحين والبرغل.

«المركزي» يخسّم موضوع

قرض «سيريا كار» اليوم

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن إعلامهم من مصرف سورية المركزي بأنه سيتم اليوم مراجعة طلب مجلس النقد والتسليف الصادر مؤخراً بضرورة الترتيب في منح المصرف لقرض البطاقة (سيريا كار) والسماح للمصرف بمنح هذا القرض.

وكان مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي طلب من إدارة المصرف العقاري التوقف عن منح هذا القرض والترويج له، مبرراً ذلك بعدم حصول العقاري على موافقة مسبقة من مجلس النقد لاستئثار منه. وبين المدير أن منح قرض «سيريا كار» بعشرة أمثال الراتب لا يتجاوز ٥٠٠ ألف ليرة للموظفة وراتبهم من العاملين لدى المصرف، وبنسبة فائدة ١٪ شهرياً، هو يعد منتجاً مصرفياً مهماً خلال الظروف الحالية، وقد تم التعميم على مختلف فروع المصرف بضرورة تبسيط إجراءات منحه، وخاصة أن متطلبات شروط الحصول على هذا القرض واضحة لجهة أن يكون طالب الاعتماد الكفيل من العاملين في القطاع العام حصراً، والقائمين على رأس عملهم، الذين تم توطئ رواتبهم لدى المصرف العقاري، ولا يقبل العامل المنوب أو المتقاعد.

ولا يتجاوز مبلغ الاعتماد عشرة أمثال الأجر المقطوع، مضافاً إليه تعويض المعيشة كحد أقصى، أو مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية، أيهما أقل، واحتساب فائدة مدينة عن المبلغ المسترجع مقدارها ١٪ تدور شهرياً، وأنه لا يحق لطالب القرض المطالبة بمبلغ الاعتماد إلا بعد استكمال الأوراق الوثبوتية المطلوبة وخاصة بيان أجره وأجر الكفيل وتعهد الحساب الصادر عن الجهة التي يعملان لديها على أن يتضمن التعهد تحويل الأجر إلى المصرف العقاري بشكل دائم أثناء فترة منح الاعتماد، مع عدم ترتيب أي التزام يؤدي إلى تخفيف الأجر الذي منح أو جدد على أساسه الاعتماد إلا بموافقة المصرف، مع عدم الموافقة على قبول الاستقالة أو الذنب أو النقل قبل تبرة ذمة المستفيد من الاعتماد.

«الكهرباء» تشرح لـ«الوطن» أسباب القطع والوصل المتكرر خلال فترات قصيرة

وهو ما يعبر عنه كهربائياً بالتردد ويقاس بـ«الهرتز»، وهو في الحالة النظامية يكون ٥٠ هرتزاً. وأشارت الوزارة وقها إلى أن هذا التردد هو الميزان الذي يتم من خلاله الموازنة بين الطاقة المتاحة التي تولدها مجموعات التوليد والطاقات المستهلكة، فإذا كان هذا التوازن قائماً فالتردد هو ٥٠ هرتزاً وإذا انخفض التردد فهذا يعني أن الطاقة المستهلكة أكبر من الطاقة المتاحة المولدة من محطات التوليد، وهنا تعمل الحمايات الترددية على فصل الأحمال الزائدة للمحافظة على توازن الشبكة.

وبيّنت أن انخفاض التردد لأكثر من حدود المعبّنة يشكل خطراً على سلامة عمل محطات التوليد ويؤدي إلى خروجها من الخدمة ومن ثم حدوث حالة التعطيم العام، الأمر الذي يتطلب لاحقاً زمناً طويلاً لإعادة تشغيلها وإعادة الكهرباء للمستهلك. وأوضحت الوزارة أن تطبيق الحماية الترددية بشكل متتلق لتشمل جميع المخرج حفاظاً على تحقيق العدالة ما أمكن على المشتركين، مبيّنة أن تركيب الحمايات الترددية في نقاط مختلفة من الشبكة الكهربائية لفصل أحمال محددة عند ترددات منخفضة مختلفة.



قصي أحمد المحمد

صرّح مصدر مسؤول في المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء لـ«الوطن»، بأن حالات الفصل الترددي (القطع والوصل عدة مرات خلال فترات قصيرة جداً) في المحطات في حال هبوط تحصل حالياً في الكثير من المناطق، لا علاقة للمؤسسة بها، موضحاً أن الحمايات الترددية يتم وضعها في محطات التحويل التابعة للمؤسسة العامة لنقل الكهرباء.

وكشف مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن خطورة ترك الشبكة الكهربائية من دون حمايات ترددية الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعفها وانخفاض التوتر على مستوى القطر، موضحاً أن الفصل الترددي يحدث عندما تزيد الحملات على حد معين.

وبين أن إعادة التيار المقفود يتطلب عدّة ساعات أحياناً، إلا أنه تم حلّ المشكلة من خلال وضع حمايات في بعض المحطات على التناوب من أجل فصل هذه المحطات في حال هبوط التوتر فيها إلى درجة معينة لحماية الشبكة، لافتاً إلى أن هذا الإجراء يضمن عدم خروجها عن الخدمة، مشيراً إلى أنه سبق حدثت عدة حالات انهيار بالشبكة خلال السنوات السابقة آخرها أكثر من عامين تقريباً.

وأوضح المدير وجود عدّة مستويات من

الحمايات لضمان استقرار الترددات حتى لا تصل إلى فقدان التوتر، مبيّناً أنه يتم مبدئياً فصل محطات صغيرة منفردة، وفي حال استمرار الهبوط تفصل عدّة محطات مع بعضها البعض، وفي حال زيادة الهبوط بشكل أكبر تفصل جميع خطوط التوترات العالية ٢٣٠ كيلو فوط معاً، مشيراً إلى أن هدف تلك الإجراءات حماية مجموعات التوليد لتبقى الكميات المولدة نتيجة البرد.